UNION INTERPARLEMENTAIRE INTER-PARLIAMENTARY UNION

Inter-Parliamentary Union

جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية

مداخلة

من قبل

السيد كينيدي م. تشوكودا

كاتب برلمان زيمبابوي

بشأن

"مشاركة المواطنين العالميين في عمل برلمان زمبابوي"

دورة مملكة البحرين

آذار/مارس 2023

الزملاء المحترمون؛

اسمحوا لي أن أستهل كلمتي الموجزة بالإعراب عن عميق إشادتي بالاتحاد البرلماني الدولي على الاستضافة الناجحة لهذا الاجتماع الهام للأمناء العامين من مختلف البرلمانات الوطنية. لذا سأمهد لكلمتي مقتبساً من بن-زييف ووترهاوس (2012)، الذين لاحظا، وأعتقد حقاً أن "***'برلمان الشعب' يتطلب مؤسسة تعطي الأولوية للعموم وتسعى للمشاركة النشطة معهم، وتتقبل احتياجات الناس وتستجيب لها***". يشكل هذا البيان الجدير بالثناء فحوى مداخلتي التي تتمحور حول الطريقة التي تحرك بها برلمان زمبابوي نحو تعزيز مشاركة المواطنين في عمل البرلمان.

ويعكس دستور زيمبابوي الطموح الساري الذي اعتمده بن-زييف ووترهاوس (2012)، ويضفي مصداقية لمشاركة المواطنين في البرلمان. تؤكد المادة 141 من الدستور مقترنة مع البند الدائم رقم 191 في إعلانها أنه "***ينبغي على البرلمان أن ييسر مشاركة الناس في عملياته التشريعية وغيرها وفي عمليات لجانه***". كما تنص المادة 141 والمادة 149 من الدستور مقترنتين مع البند الدائم 195 على منح كل مواطن ومقيم دائم في زمبابوي الحق في تقديم التماس إلى البرلمان للنظر في أي مسألة تدخل في نطاق سلطته، بما فيها سنّ أيّ تشريع أو تعديله أو إلغائه. كما يتم تعزيز هذه الأحكام الأساسية في الخطة الاستراتيجية المؤسساتية لبرلماننا (2018-2023) التي تبين بشكل واضح طريقة العمل نحو تحقيق الولاية الدستورية المتمثلة في "***حماية الدستور وتعزيز الحكم الديمقراطي في زيمبابوي***".

ولذلك من البديهي أن الأحكام الدستورية الرصينة وغيرها من الأحكام لا تكون فعالة إلا حين تنفيذها. ولهذا فقد اعتمد برلمان زمبابوي نموذجاً ثلاثي المحاور، يعمل كقناة يمكن من خلالها تعزيز المشاركة العامة في البرلمان. يرتكز النموذج على ثلاث ركائز رئيسية هي الإعلام والتعليم؛ والتشاور والمشاركة بالإضافة إلى تلقي الملاحظات.

وفي إطار ركيزة **الإعلام والتعليم**، وجه برلماننا أنظاره نحو تعزيز الوصول إلى المعلومات التي نعتقد أنها حجر الأساس للمشاركة الفعالة للمواطنين في البرلمان. من خلال برنامج إعلامي لرؤساء البرلمانات، الذي استهدف إلى حد كبير مؤسسات التعليم الجامعي والعالي في زيمبابوي، تمكن برلمان زيمبابوي من إقامة روابط بين الهيئة التشريعية والأوساط الأكاديمية التي أرست الأساس لصنع سياسات مستنيرة. وعلاوة على هذا فقد اتخذ برلماننا خلال السنوات القليلة الماضية خطوات لتعزيز قدرة إدارة العلاقات العامة على نحو كافٍ وهي محور نشر المعلومات في البرلمان. مع الإشارة إلى أن البيئة الحديثة متخمة بالمعلومات المزيفة والمعلومات المضللة بما فيها

المفاهيم الخاطئة حول عمليات البرلمان، فقد شرع برلماننا في تطوير استراتيجية اتصال قوية وسياسة لغوية. تنشئ استراتيجية الاتصال بنية تحتية للاتصالات تتسم بالكفاءة والفعالية مع الجهات المعنية الداخلية والخارجية بمن فيهم المواطنين، وهو أمر بالغ الأهمية للوفاء بالتزاماتنا الدستورية. من ناحية أخرى، تتوخى سياسة اللغة استخدام جميع اللغات الست عشرة (16) المعترف بها في زيمبابوي في نشر المعلومات. كما يؤمل أن تكون هذه الاستراتيجية مهمة في التصدي للأخبار المزيفة وللمعلومات المضللة مع تعزيز المشاركة الفعالة والكفؤة للمواطنين في البرلمان في الوقت نفسه. لقد تعهد برلمان زمبابوي بإبلاغ الناس العام بإجراءات الالتماس في استجابة للفهم المشترك بأن غالبية الالتماسات المقدمة إلى البرلمان غير مقبولة عموماً لأسباب تقنية. وفي هذا الصدد، تم وضع إجراء لتقديم الالتماسات وأقامت الدوائر القانونية جناحاً في كل معرض لإبلاغ الناس بعمليات تقديم الالتماسات.

بالإضافة لما تقدم، كان قسم البحوث المزدهر أساسياً في إنتاج المحتوى والمنتجات البحثية مثل ملخصات السياسات وتحليل بيانات الموازنة ومشروعات القوانين والبروتوكولات والاتفاقيات–وكلها تعمل على تثقيف المواطنين ومساعدتهم على المشاركة الفعالة في أنشطة البرلمان ولجانه. كما يشارك برلمان زيمبابوي وبشكل متزايد في معارض متنوعة مثل معرض زيمبابوي الزراعي (ZAS) ومعرض زيمبابوي التجاري الدولي (ZITF) ومعارض إقليمية أخرى. وقد استخدمت هذه المعارض كمنصات لنشر المعلومات عن البرلمان، التي ستعزز مشاركة المواطنين من المنظور العام. استضاف برلمان زيمبابوي من خلال إدارة العلاقات العامة العديد من المدارس والمنظمات الذين نظمت لهم جولة في مبنى البرلمان كوسيلة لفتح البرلمان أمام المواطنين.

وكان للموقع الإلكتروني التفاعلي القوي دور حاسم في نشر المعلومات على الناس. وقد أجريت استثمارات كبيرة على مر السنين لضمان وصول الأعضاء وعامة الناس إلى محتوى كافٍ وفي الوقت المناسب. أثبتت المشاركة وتحديثات المحتوى المنتظمة على منصات التواصل الاجتماعي المختلفة مثل تويتر وفيسبوك وانستغرام أنها فعالة للغاية في زيادة وصولنا وتزويد المواطنين بالمعلومات الدقيقة ذات الصلة. علّمتنا متطلبات كوفيد التفكير خارج الإطار التقليدي مما أدى إلى استثمارات في هذه المنصات. وبالانتقال إلى ركيزة **التشاور والمشاركة** والتي تستند إلى المادة 141 من دستور زمبابوي والبند الدائم رقم 191 فقد قام برلمان زمبابوي بصياغة وتنفيذ مجموعة كبيرة من التدخلات. ومن بين هذه التدخلات استخدام جلسات الاستماع العامة لمشاريع القوانين والالتماسات وغيرها من القضايا ذات المصلحة الوطنية. والأكثر من ذلك أن العالم قد أصبح رقمياً وقد استلزمته مقتضيات جائحة كوفيد–19، كما اعتمد برلماننا جلسات استماع عامة افتراضية يتم إجراؤها عبر منصة زووم (Zoom). وتم نقل جلسات الاستماع إلى المحطات الإذاعية كوسيلة لتوسيع نطاق

الوصول خاصة للأشخاص في المناطق التي يصعب الوصول إليها. بالإضافة لما تقدم فقد استخدم أعضاء البرلمان بصفتهم ممثلين منتخبين للشعب منبر فترة توجيه الأسئلة بشكل متزايد خلال الجلسات العامة للبرلمان التي تجرى أيام الأربعاء لتسليط الضوء على القضايا ذات الأهمية في دوائرهم الانتخابية. من خلال الاقتراحات، كان أعضاء البرلمان صاخبين بتأدية دورهم التمثيلي في التطرق إلى القضايا ذات الاهتمام الوطني –القضايا التي تعكس الأصوات الجماعية لشعب زيمبابوي. كما سعى برلماننا إلى تعزيز نمط الحياة الصحي من خلال إنشاء النادي الرياضي البرلماني في زيمبابوي –وهو نادٍ يعتمد فيه أعضاء البرلمان على الرياضة لنشر الوعي مع تعزيز أنماط الحياة الصحية في دوائرهم الانتخابية.

وتكمل ركيزة **تقديم الملاحظات** بشكل أساسي دورة المشاركة الفعالة في عمل برلمان زيمبابوي. تمكن برلمان زيمبابوي عبر منصات التواصل الاجتماعي المختلفة من نشر المعلومات بشكل فعال والحصول على تعليقات آنية من المواطنين. يتم وضع موازنة المواطنين التي هي نسخة مختصرة من الموازنة الوطنية وتوزيعها على الدوائر الانتخابية سنوياً كوسيلة لتبسيط الموازنة وكذلك لتقديم ملاحظات حول نتائج المشاورات السابقة للموازنة. ستشمل الإضافة التالية لموازنة المواطن أقساماً خطية بكل لغة من اللغات الـ 16 المعترف بها بالإضافة إلى الرسوم البيانية. ونتيجة للمشاورات المتعلقة بالموازنة الوطنية، تعتزم لجنة الموازنة والمالية عقد اجتماعات لجمع التعليقات مع كل مقاطعة من مقاطعات البلد الـ 10 لإبلاغها بالمقترحات المدرجة في الموازنة الحالية. كما يتم بث جلسات البرلمان الأسبوعية من خلال منصة فيسبوك لايف (Facebook Live) لإتاحة المشاركة الآنية للمواطنين مع جلسات البرلمان. يسمح لوسائل الإعلام والمنظمات الخاصة الأخرى التي تجري بثاً مباشراً لجلسات البرلمان بتسجيل وبث جلسات المجلس واللجان. وعلاوة على ذلك، فإن جلسة الأسئلة والأجوبة التي تعقد كل يوم أربعاء في الجمعية الوطنية والخميس في مجلس الشيوخ تسمح للأعضاء بالتماس توضيحات من السلطة التنفيذية بشأن القضايا ذات الأهمية الوطنية نيابة عن الناس. كما فتح البرلمان خطوطاً مجانية يمكن للمواطنين من خلالها توفير ردود الفعل المتعلقة بأي قضايا ذات أهمية تقع ضمن اختصاص البرلمان. وكذلك يجري البرلمان وبشكل متواصل استطلاعات لرضا الجهات المعنية التي تقدم ملاحظات ثمينة بشأن أداء البرلمان.

الزملاء الموقرون، لم يكن استخدام التكتيكات المذكورة أعلاه من دون تحديات. إن جهودنا لإشراك الناس في عملياتنا وإجراءاتنا بشكل صحيح تعوقها قيود الموارد. وللتمكن من تنفيذ هذه المبادرات بنجاح فإنّ كلا من الموارد البشرية والموارد المالية تعدان مهمتين. تم اختراق حساب تويتر الخاص بنا مرتين في العام 2022 نتيجة لاستخدامنا المتكرر لوسائل التواصل الاجتماعي مما يجعلها عرضة للهجمات الإلكترونية. ومع توسيع مشاركتنا في مجال وسائل التواصل الاجتماعي فقد تكثفت أنشطة المعلومات الخاطئة والمعلومات المضللة ضد

المحتوى الخاص بنا. من دون تدابير مضادة مناسبة فإنه يمكن للمعلومات المزيفة وللمعلومات المضللة أن تقوّض الجهود المبذولة لإشراك الناس بشكل كبير. هذا إلى جانب ما قمنا به لحثّ رؤسائنا وأعضائنا على استخدام وسائل التواصل الاجتماعي كوسيلة للتفاعل مع الناس، علمنا أن هذا المسعى كان له ثمنه إذ تم تشكيل حسابات مزيفة بسرعة. وبشكل غير متوقع فقد كانت بعض الحسابات المزيفة تنشر محتوى مفيداً. ومع ذلك، فإن الحاجة للحفاظ على مصداقية المؤسسة وضمان إتاحة المحتوى المصرّح به فحسب للناس تتطلب منا تملك قنوات التوزيع المتاحة لنا وضبطها. ومن أجل ذلك تجري الاستعدادات لتوظيف موظف متخصص للتعامل مع التهديدات الإلكترونية. كما استفدنا من مساعدة طاقمنا القانوني في ما يتعلق بالالتماسات غير المقبولة من أجل تقديم تفاصيل حول الشكل والمحتوى المتوقعين.

الزملاء الموقرون، سأختتم مداخلتي بالتنويه إلى أنه من المناسب أن نسعى بشكل متعمّد إلى تحقيق المثل العليا لفتح مؤسساتنا أمام المشاركة الفعالة للمواطنين. وبناء عليه ينبغي أن يكون تشجيعنا السابق هو أن نستكشف وبشكل متواصل طرقاً مبتكرة لاجتياز حواجز عدم اهتمام المواطنين بعمل البرلمانات –الحواجز التي يؤمل من خلفها آفاقاً لا محدودة لبرلمان شامل وسريع الاستجابة ويقوده الناس ويسهل الوصول إليه.

UNION INTERPARLEMENTAIRE INTER-PARLIAMENTARY UNION

Association of Secretaries General of Parliaments

COMMUNICATION

by

Mr Kennedy M. CHOKUDA

Clerk of the Parliament of Zimbabwe

on

"Universal Citizens Participation in the Work of the Parliament of Zimbabwe"

Bahrain Session

March 2023

Esteemed Colleagues;

May I begin my brief remarks by extending my deepest commendations to the Inter-Parliamentary Union for the successful hosting of this critical meeting of the Secretary General's from various national Parliaments. I will preface therefore, my remarks by quoting Ben-Zeev and Waterhouse (2012), who observed, and I believe, rightly so that ***"A 'People's Parliament' requires an institution that prioritises and seeks active engagement with the public, and that is receptive and responsive to the needs of the people."*** This laudable statement forms the import of my communication, which quintessentially speaks to how the Parliament of Zimbabwe has moved towards enhancing the participation of citizens in the work of Parliament.

Reflective of the infectious aspiration espoused by Ben-Zeev and Waterhouse (2012), the Constitution of Zimbabwe gives credence to the participation of citizens in Parliament. Section 141 of the Constitution read together with Standing Order 191 is emphatic in its declaration that ***"Parliament must facilitate public involvement in its legislative and other processes and in the processes of its Committees."*** Dove-tailing Section 141, Section 149 of the Constitution read together with Standing Order 195 accords every citizen and permanent resident of Zimbabwe, the right to petition Parliament to consider any matter within its authority, including the enactment, amendment or repeal of any legislation. Additionally, these cardinal provisions are reinforced in our Parliament's Institutional Strategic Plan (2018-2023), which unequivocally articulates the modus operandi towards the attainment of the Constitutional mandate of ***"protecting the Constitution and promoting democratic governance in Zimbabwe."***

It is therefore axiomatic that the robust Constitutional and other provisions are only as effective only when they are implemented. To that end, the Parliament of Zimbabwe adopted a three pronged model, which acts a conduit through which public participation in Parliament can be enhanced. The model is anchored on three key pillars of Information and Education, Consultation and Involvement as well as Feedback.

Under the **Information and Education** pillar, our Parliament cast its gaze towards enhancing access to information, which we believe is the cornerstone for effective citizen participation in Parliament. Through the Speaker's Outreach Program, which has largely targeted higher and tertiary education institutions in Zimbabwe, Parliament of Zimbabwe has managed to establish linkages between the legislature and the academia which laid the foundation for evidence-

informed policy making. Further, over the past few years, our Parliament has taken steps to adequately capacitate the Public Relations Department, the hub of information dissemination in Parliament. Moreover, observing that the modern environment is inundated with misinformation and disinformation including misconceptions about the operations of Parliament, our Parliament embarked on the development of a robust Communication Strategy and Language Policy. The Communication strategy establishes an efficient and effective communication infrastructure with both internal and external stakeholders, including citizens, which is critical to meeting our constitutional obligations. The Language Policy, on the other hand, envisages that all the sixteen (16) recognised languages in Zimbabwe are utilised in the dissemination of information. It is hoped that this strategy will be of importance in countering fake news and disinformation while simultaneously enhancing the effective and efficient participation of the citizens in Parliament. The Parliament of Zimbabwe has taken it upon itself to inform the general public on the petition's procedure in response to the common realisation that petitions submitted before Parliament were generally inadmissible mostly due to technicalities. In this regard, a petition procedure has been developed, and the legal services has set up a booth at every exhibition to inform the public about the petition processes.

Additionally, the vibrant Research Department has been critical in the production of content and research products such as policy briefs, analysis of budget statements, bills, protocols and agreements – all of which work to educate the citizens and assist them to effectively participate in the activities of Parliament and its Committees. To add on, Parliament of Zimbabwe has increasingly participated in various exhibition shows such as the Zimbabwe Agricultural Show (ZAS), the Zimbabwe International Trade Fair (ZITF) and other provincial exhibition shows. These platforms have been used to spread information about Parliament, which, in the grand scheme will enhance citizen participation. Parliament of Zimbabwe, through the Public Relations Department has hosted various schools and organisations and has given them a tour of the Parliament Building as a way of opening Parliament to the citizens.

A robust interactive website has been critical in disseminating information to the public. Significant investments have been made over the years to ensure that Members and the general public have access to sufficient and timely content. Participation and regular content updates on various social media platforms such as Twitter, Facebook, and Instagram have proven to be very effective in increasing our reach and providing citizens with relevant and accurate information. The COVID requirements taught us to think outside the box, which led to investments in these platforms. Turning to the **Consultation and Involvement** pillar, which is

primarily anchored on Section 141 of the Constitution of Zimbabwe and Standing Order 191, Parliament of Zimbabwe has formulated and implemented a raft of interventions. Among these includes the use of public hearings for bills, petitions and other issues national interest. More so, bearing in mind that the world has gone digital and necessitated by the exigencies of the COVID-19 pandemic, our Parliament has also adopted virtual public hearings which are carried out through the Zoom platform. The hearings have also been taken to the radio stations as a way of widening the reach especially for people in the hard-to-reach areas. Additionally, Members of Parliament, as the elected representatives of the people have increasingly utilised the question time platform during the Wednesday Parliament plenary sessions to highlight issues of importance in their respective constituencies. Through motions, Members of Parliament have been vociferous in playing their representative role by speaking to issues of national interest – issues which are reflective of the collective voices of the people of Zimbabwe. Our Parliament has also sought to promote health lifestyle through the establishment of the Zimbabwe Parliamentary Sports Club – a club in which Members of Parliament use sports to spread awareness while also promoting health lifestyles in their constituencies.

The **Feedback** pillar essentially completes the cycle of effective participation in the work of the Parliament of Zimbabwe. Through the various social media platforms, Parliament of Zimbabwe has managed to effectively disseminate information and get real-time feedback from the Citizens. The Citizens' Budget, an abridged version of the National Budget is developed and distributed to constituencies annually as an avenue to simplify the budget as well as provide feedback on the outcomes from the pre-budget consultations. The next addition of the citizen's budget will include sections written in each of the 16 recognised languages in addition to infographics. As a consequence of national budget consultations, the Committee on Budget and Finance has plans to hold feedback meetings with each of the 10 provinces of the nation to inform them of the recommendations incorporated in the current budget. The weekly Parliament sittings are also broadcasted through the Facebook Live platform to allow citizens to have real-time engagement with the Parliament sittings. Other private media outlets and organisations that provide live broadcasts of Parliament sittings are permitted to record and broadcast chamber and committee sessions. Furthermore, the Question-and-Answer session held every Wednesday in the National Assembly and Thursday in the Senate allows Members to seek clarification from the Executive on issues of national importance on behalf of the public. Furthermore, Parliament has opened toll-free lines through which citizens can provide

feedback pertaining to any issues of interest which fall within the jurisdiction of Parliament. To add on, Parliament constantly carries out stakeholder satisfaction surveys which provide invaluable feedback on the performance of Parliament.

Distinguished Colleagues, The use of the aforementioned tactics has not been without its challenges. Our efforts to properly involve the public in our processes and procedures are nevertheless hindered by resource limitations. To enable the successful implementation of these initiatives, both human and financial resources are important. Our Twitter handle was hacked twice in 2022 as a result of our frequent use of social media tools, making them vulnerable to cyberattacks. Also, as we extended our participation in the social media sphere, misinformation, and disinformation activities against our content intensified. Without appropriate countermeasures, misinformation and disinformation have a high potential to undermine efforts made to engage the public. Additionally, while we urged our Presiding Officers and Members to use social media as a way to interact with the public, we learned that this endeavor had a cost as fraudulent accounts were quickly formed. Unexpectedly, some of the fake accounts have been publishing helpful content. However, the need to maintain the credibility of the institution and to ensure that only authorised content is made available to the public demands that we take control and own the distribution channels at our disposal. Moving ahead, preparations are being made to hire a specialised officer to handle cyber threats. We have also enlisted the aid of our legal staff in relation to inadmissible petitions in order to provide details on the expected format and content.

Esteemed Colleagues, I will conclude my communication by pointing out that it is pertinent that we purposely pursue the ideals of opening up our institutions to the effective participation of citizens. Pursuant to that, our foregoing encouragement therefore should be that we continuously explore innovative ways to tear down the walls of citizen apathy in the work of Parliaments – walls beyond which the infinite vistas of an accessible, responsive, people-driven and inclusive Parliament await.